14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
الأربعاء - 19 مارس 2014م
العدد 16020
www.14october.com

ازدياد العقوبات على روسيا بعد اعترافها بالقرم

عواصم / متابعات :

انضمت اليابان إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية في اتخاذ إجراءات عقابية بحق مسؤولين في موسكو ردا على اعترافها بانفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا تمهيدا لانضمامها إلى روسيا الاتحادية، ولا سيما عقب الاعتراف الروسي باستقلال القرم.

وقد أعلنت وزارة الخارجية اليابانية أمس الثلاثاء في بيان عن عدة إجراءات لمعاقبة روسيا على ما وصفته بتدخلها في أوكرانيا، بما في ذلك وقف محادثات تسهيل شروط إصدار تأشيرات الدخول بين البلدين، مؤكدة عدم اعترافها بالاستفتاء الذي جرى في القرم.

وذكر وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا أن العقوبات تشمل أيضاً تجميد المحادثات المزمعة للتوصل إلى اتفاق استثماري بين البلدين، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية حول ضمان الاستخدام السلمي للأجواء اليابانية، وتفادي النشاطات العسكرية الخطيرة، من دون إعطاء مزيد من التفاصيل.

وكانت اليابان دعت روسيا إلى عدم ضم القرم إليها وإلى حماية سيادة وسلامة أراضي أوكرانيا، واعتبرت الاستفتاء في القرم غير شرعي بالرغم من تصويت الغالبية لمصلحة الانضمام إلى روسيا.

يشار إلى أن برلمان القرم طلب أمس الأول الاثنين رسميا من موسكو "الاعتراف بجمهورية القرم ككيان جديد له وضع الجمهورية" ضمن روسيا الاتحادية.

وسارع الرئيس فلاديمير بوتين بتوقيع مرسوم جاء فيه أن "روسيا تعترف بجمهورية القرم دولة مستقلة ذات سيادة تتمتع فيها مدينة سيباستوبول بمكانة خاصة"، وأنه "صدر بعد أن عبر شعب القرم عن إرادته في استفتاء عام".

وكانت الإحصاءات الرسمية في القرم أشارت إلى أن نحو 97 % من الناخبين صوتوا لصالح الانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا. وقد توجه وفد برلماني من القرم إلى موسكو لبحث الخطوات القانونية المقبلة مع مجلس الدوما الروسي.

من جانبها، أكدت بريطانيا أنها ستبقى تتعامل مع شبه جزيرة القرم على أساس أنها جزء من أوكرانيا.

وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية وليام هيغ الذي قال في ختام اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، "إننا نشهد محاولة واضحة لناحية الاستعداد لضم جزء من أرض ذات سيادة لدولة أوروبية مستقلة من خلال القوة المسلحة واستفتاء غير شرعي وغير مشروع".

ولكنه لم يغلق الباب أمام روسيا، فدعاها مجددا إلى البدء بحوار مع أوكرانيا والأسرة الدولية من أجل حل هذه الأزمة، محذرا من أن تجاهل هذه النداءات "سيكون له عواقب خطيرة على روسيا".

وكان الاتحاد الأوروبي قد فرض عقوبات ضد 21 مسؤولا روسيا اتخذوا خطوات قد تهدد أوكرانيا.

أما الرئيس الأميركي باراك أوباما فقد أعلن عن سلسلة عقوبات تستهدف شخصيات عسكرية ومدنية روسية تشمل قيودا على السفر وإجراءات لتجميد أرصدة مالية، ردا على نتائج الاستفتاء بضم القرم إلى روسيا.

ولدى سؤاله عن احتمال فرض عقوبات على الرئيس الروسي، أكد المتحدث باسم البيت الأبيض جي كارني أن بلاده تملك السلطة لفرض عقوبات على أي مسؤول أو كيان روسي.

وكرد فعل على التطورات الحاصلة في أوكرانيا وروسيا، أرجأت فرنسا زيارة كان من المقرر أن يقوم بها وزيرا الخارجية والدفاع لموسكو أمس الثلاثاء.

وفي كندا أعلن رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر أن "الاستفتاء المزعوم" الذي جرى في القرم "غير شرعي" ولن تعترف أوتاوا بنتائجه.

وفي هذا الصدد، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها عقب إجراء الاستفتاء، وأعربت عن أملها في حل سياسي يتضمن احترام وحدة أوكرانيا وسيادتها، وفق تعبير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

أما في أوكرانيا، فقد أبدى القائم بأعمال الرئيس استعداد كييف لإجراء محادثات مع روسيا "بشأن استيلاء موسكو على القرم"، لكنه قال إنها لن تقبل أبدا بضم شبه الجزيرة لروسيا.

وفي إطار الضغط الروسي على أوكرانيا، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو قد تطالب كييف بإعادة عشرين مليار دولار من الديون السوفياتية، في حال إصرارالأخيرة على إعادة النظر في تقسيم ممتلكات الاتحاد السوفياتي السابق.

وأفادت قناة "روسيا اليوم" أن وزارة الخارجية الروسية أصدرت بياناً أوضحت فيه أن الاتفاقية حول تسوية مسائل وراثة أصول وممتلكات الاتحاد السوفياتي السابق، ودينه الخارجي، الموقعة بين روسيا وأوكرانيا عام 1994 والمعروفة بـ"الاتفاقية حول صيغة الصفر"، تنص على التزام موسكو بتسديد الجزء الأوكراني من ديون الاتحاد السوفياتي.

وذكرت الخارجية الروسية بأن حصة أوكرانيا من الديون السوفياتية كانت تبلغ 6.8 مليار دولار لحظة توقيع الاتفاقية، وتقدر الآن بعشرين مليار دولار، مشيرة إلى أنه إذا رغب الجانب الأوكراني بمراجعة الاتفاقية، فإن الجانب الروسي يحتفظ بحق المطالبة بالتعويض الفوري وإعادة العشرين مليار دولار.

نووي إيران على طاولة النقاش في ظل الأزمة الأوكرانية

فيينا / متابعات :

بدأت الجولة الثانية من المفاوضات بين إيران والدول الست الكبرى صباح أمس الثلاثاء، في فيينا بهدف التوصل الى اتفاق نهائي حول برنامج طهران النووي.

وتسعى إيران ودول مجموعة 5+1 (الولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا) للتوصل الى اتفاق يضع حداً لحوالى عقد من المواجهة بين طهران المتمسكة بحقها في الطاقة النووية المدنية والدول الكبرى التي تشتبه بسعيها لحيازة السلاح النووي.

وتحاول إيران والقوى العالمية الست تحقيق تقدم لحل النزاع النووي في المحادثات ، حيث يأمل مسؤولون غربيون في ألا تصبح المهمة أكثر صعوبة نتيجة للأزمة الأوكرانية.

ويقول دبلوماسيون إنه حتى الآن لا يوجد مؤشر يذكر على أن أسوأ مواجهة بين الشرق والغرب منذ الحرب الباردة ستقوض مسعى التوصل إلى اتفاق لإنهاء المواجهة القديمة بشأن الأنشطة النووية الإيرانية وتجنب مخاطر حرب في الشرق الأوسط.

لكن الموقف الموحد بين القوى الست بشأن إيران قد يواجه اختباراً في اجتماع مفاوضيهم في العاصمة النمساوية فيينا في الوقت الذي توجد فيه مشاكل بين الدول الغربية الأربع وروسيا بشأن مستقبل أوكرانيا.

وقال مبعوث غربي إنه لم يكن هناك امتداد واضح للأزمة الأوكرانية في المحادثات التي جرت منذ أسبوعين على مستوى الخبراء بين إيران والقوى الست. وأضاف «نأمل في أن يستمر الوضع على هذا النحو». وعبر عن هذا مسؤول أميركي رفيع قال يوم الجمعة: «نأمل في ألا يخلق هذا الوضع البالغ الصعوبة في أوكرانيا قضايا في هذه المفاوضات (بشأن إيران)».

ويتوقع أن يمثل روسيا في المحادثات التي من المرجح أن تنتهي في وقت متأخر من مساء اليوم الأربعاء نائب وزير الخارجية سيرجي ريابكوف. وستقود كاثرين آشتون مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي المفاوضات نيابة عن القوى الست.

ورغم الجهود المنسقة لإنهاء النزاع النووي المستمر منذ 10 سنوات بعد انتخاب الرئيس الإيراني المعتدل نسبياً حسن روحاني في العام الماضي ببرنامج يتضمن إنهاء العزلة الدولية لإيران ظهرت من قبل انقسامات بين القوى الكبرى وأمكنهم التغلب عليها. وأيدت روسيا والصين على مضض أربع جولات من عقوبات الأمم المتحدة على إيران بشأن برنامجها النووي في الفترة بين عامي 2006 و2010 ونددتا بالعقوبات الأميركية والأوروبية التي استهدفت صادرات النفط المهمة.

سقوط صواريخ وإحباط هجوم بعد تفجير (وادي البقاع) شرق لبنان

بيروت / متابعات :

أفادت الأنباء بسقوط عدد من الصواريخ في محيط بلدة اللبوة شرق لبنان، في حين فجر الجيش اللبناني سيارة مفخخة بين بلدتي رأس بعلبك والفاكهة بعد ساعات من التفجير الذي شهدته بلدة النبي عثمان الليلة قبل الماضية وقتل فيه ثلاثة أشخاص بينهم الانتحاري ومسؤول في حزب الله اللبناني.

وسقطت بعض هذه الصواريخ على تلال بلدة عرسال وأخرى على بلدة اللبوة في وادي البقاع شرق لبنان القريبة من الحدود السورية، وتحدّثت وسائل إعلام محلية عن سقوط عدد من الجرحى جّراء سقوط الصواريخ باللبوة.

وفي وقت سابق أمس، فجر الجيش اللبناني سيارة مفخخة بين بلدتي رأس بعلبك والفاكهة في البقاع شرق البلاد قرب الحدود مع سوريا، على بعد نحو خمسة كيلومترات شمالي قرية النبي عثمان التي وقع فيها التفجير الانتحاري أمس الأول.

وقال الجيش في بيان له إن السيارة كانت تحمل 170 كيلوغراما من المتفجرات، وكانت متوقفة على طريق ترابية عندما اشتبه بها عناصر من قواته.

وأضاف البيان أن الخبير العسكري قرر تفجير السيارة بعد الكشف عليها، نظرا إلى خطورة تفكيكها.

وتقع بلدة النبي عثمان على الطريق الرئيسية إلى بعلبك وبلدة الهرمل وبقية المناطق في البقاع اللبناني، التي يتخذها حزب الله معقلا لمقاتليه ويفرض فيها إجراءات أمنية مشددة، وشهدت بعض منها في السابق تفجيرات عديدة.

وقال مصدر أمني إن الانتحاري فجر نفسه بعدما لاحقه عناصر من حزب الله وحاولوا إيقاف سيارته بعد الاشتباه به.

وتبنت "جبهة النصرة في لبنان" الهجوم، وكذلك تنظيم آخر يدعى "لواء أحرار السنة في بعلبك"، وذلك في بيانين على موقع تويتر.

وجاء التفجير بعد ساعات من سيطرة القوات السورية مدعومة بحزب الله على مدينة يبرود، أبرز معاقل مقاتلي المعارضة في منطقة القلمون الإستراتيجية على الحدود مع لبنان.

في غضون ذلك، ندد رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام بالتفجير الذي استهدف بلدة النبي عثمان؛ كما أعرب عن أسفه لتجدد أعمال العنف في مدينة طرابلس، ودعا القوى السياسية إلى الالتفاف حول الدولة وأجهزتها الأمنية.

وقال بيان صادر عن الرئاسة اللبنانية إن سلام طلب من قائد الجيش اللبناني جان القهوجي اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضبط الأوضاع في المناطق البقاعية الحدودية، والقيام بكل ما من شأنه حماية المدنيين وصون الاستقرار في عرسال واللبوة والبلدات المجاورة".

من جهته، دعا وزير الاتصالات بطرس حرب إلى التكاتف ضد كل من يحاول زعزعة الاستقرار وضرب المساعي المبذولة ليعيد لبنان تكوين سلطته ومؤسساته الدستورية.

وأعرب رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون عن أمله في أن تقوم الحكومة بواجبها على الأراضي اللبنانية تجاه من وصفهم بالإرهابيين.

استمرار لغز الطائرة الماليزية والصين تبحث بأراضيها

بكين / متابعات :

بدأت الصين البحث في أراضيها عن الطائرة الماليزية المفقودة منذ عشرة أيام، وقالت إن فحص أسماء مواطنيها الذين كانوا على متن الطائرة لم يظهر أي صلة لأي منه بما يسمى الإرهاب، فيما أعلنت كل من قرغيزستان وكزاخستان أنه لم يتم رصد الطائرة في أجوائهما.

وقال السفير الصيني في ماليزيا هوانغ هوي كانغ للصحفيين في كوالالمبور إن بلاده بدأت عمليات بحث وإغاثة في المناطق الواقعة في الممر الجوي الشمالي للمسارات التي يحتمل أن تكون الطائرة قد اتبعتها.

وأكد هوانغ أنه لم يتم العثور على أي أدلة على تورط ركاب صينيين في عملية خطف أو هجوم على الطائرة، مشيرا إلى أن بلاده أجرت تحقيقا وافيا بشأن الركاب الصينيين الذين كانوا على متنها ويمكنها استبعاد ضلوعهم في أي اعتداء.

ورأى أن هناك أسبابا متعددة لحالة التشوش والشائعات بشأن ما حدث للطائرة، بما في ذلك نقص الخبرة لدى ماليزيا.

وكان هناك 153 صينيا من أصل 239 شخصا على متن الرحلة «أم أتش 370» من كوالالمبور إلى بكين.

وتجري حاليا عملية بحث على نطاق لم يسبق له مثيل تتضمن 26 دولة وتغطي منطقة تمتد من شواطئ بحر قزوين في الشمال إلى عمق جنوب المحيط الهندي، دون أن تؤدي بعد إلى العثور على أي حطام للطائرة.

وطبقا لأحد السيناريو المحتملة، فقد تكون الطائرة الماليزية قد حلقت شمالا لتصل إلى أواسط آسيا حتى كزاخستان وقرغيزستان، لكن هذين البلدين أكدا أمس الأول عدم رصد الطائرة في أجوائهما.

وقال مدير الطيران الجوي في كزاخستان سيريك مختيباييف لوكالة إنترفاكس-كازاخستان للأنباء إن بلاده يمكن أن تعتبر من النقاط البعيدة التي يمكن أن تتوجه إليها تلك الطائرة، إلا أنه أضاف أنه كان سيتم رصدها لو دخلت تلك الأجواء.

وأضاف أنه قبل أن تصل إلى كزاخستان، كانت الطائرة ستضطر إلى عبور أراضي دول أخرى، مشددا على أن المجال الجوي لبلاده تجري مراقبته بدقة.

وأشار إلى أن ماليزيا لم تتقدم بطلب رسمي إلى كزاخستان للبحث عن الطائرة، مبديا استعداد بلاده للمساعدة.

كانت كل من باكستان والهند بالإضافة إلى حركة طالبان بأفغانستان وطالبان باكستان قد أكدت أنها لا تملك أي معلومات عن الطائرة.

والاثنين، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الماليزية أحمد جواهري يحيى أن آخر الكلمات التي صدرت من الطائرة المفقودة كانت على الأرجح لمساعد قائد الطائرة فريق عبد الحميد، وهو ما يلقي بعض الضوء على الفترة التي جرى خلالها تحويل مسار الطائرة عمدا.

وقال يحيى في مؤتمر صحفي في كوالالمبور إن آخر عبارة سمعت من قمرة القيادة هي «حسنا عمتم مساء»، وتزامنت مع وقت إغلاق النظامين الرئيسيين للاتصال وتحديد الموقع عمدا وبشكل يدوي في الطائرة.

وأضاف أن التحقيقات الأولية تشير إلى أن مساعد الطيار هو الذي نطق بتلك العبارة في الساعة 1:19 صباحا عندما غادرت الطائرة المجال الجوي الماليزي، في حين استقبلت آخر رسالة من نظام التتبع الآلي الخاص بالطائرة قبل 12 دقيقة من الكلمات الأخيرة من قمرة القيادة عند عبور الطائرة شمال شرق ماليزيا وتحليقها فوق خليج تايلند.

وأكدت السلطات الماليزية أنه يتم التحقيق حول خلفية جميع الركاب وقائد الطائرة ومساعده إضافة إلى مهندسين ربما يكونون عملوا على صيانة الطائرة قبل إقلاعها، إلا أن رئيس لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب الأميركي مايكل ماكول قال إن معلومات الاستخبارات الأميركية تشير «باتجاه قمرة القيادة وإلى قائد الطائرة نفسه ومساعده».

وفي هذا الإطار لم يستبعد القائم بأعمال وزير النقل الماليزي فرضية انتحار الطيار أو مساعده، قائلا إنه يجري بحث ذلك.

وفتشت الشرطة منزلي الطيارين وتدرس جهازا لمحاكاة الطيران عثر عليه في منزل الطيار قيل إنه قام بتجميعه بنفسه.

ويقول مقربون من الطيار إنه كان مؤيدا ناشطا للمعارضة الماليزية بزعامة أنور إبراهيم.

وفي قضية مثيرة للجدل، اتهم إبراهيم بالشذوذ قبل ساعات فقط من إقلاع الطائرة، إلا أن أصدقاء الطيار شددوا على أنه ليست له أي ميول متطرفة.

في المقابل، أفاد تقرير بثه التلفزيون الأسترالي أن قائد الطائرة اتهم بالسماح لشابتين من جنوب أفريقيا بالدخول إلى قمرة قيادة طائرة كان يقودها في 2011، مما يشكل انتهاكات لإجراءات الأمن المعمول بها بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة.

إلا أن معارفه شددوا على حسن أخلاقه، وأنه كان يعتزم الزواج من زميلته في مدرسة الطيران.

وفي هذا الإطار أشار وزير النقل الماليزي هشام الدين حسين إلى أن الطيارين لم يطلبا السفر معا على متن الرحلة.

نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2140) بشأن اليمن الذي اتخذه في جلسته 7119 المنعقدة في (26) فبراير 2014

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراريه 2014 (2011) و 2051 (2012) والبيان الرئاسي المؤرخ بـ 15 فبراير 2013،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإذ يثني على مجلس التعاون الخليجي لمشاركته في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن،

وإذ يرحب بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي وقعتها الأحزاب السياسية كافة، وهو المؤتمر الذي تعتبر قراراته بمثابة خارطة طريق من أجل عملية انتقال ديمقراطي مستمرة بقيادة يمنية تقوم على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأفراد الشعب اليمني قاطبة،

وإذ يشيد بمن يسَّروا سبل التوصل إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال مشاركتهم البناءة، ولا سيما قيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي،

وإذ يعرب عن قلقه من المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن، بما في ذلك أعمال العنف المستمرة،

وإذ يشير إلى إدراج تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومن يرتبط به من أفراد في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي وضعتها اللجنة عملا بالقرارين 1267 (1999) و1989 (2011)، وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ الصارم للتدابير الواردة في الفقرة ١ من القرار 2083 (2012) باعتبارها أداة هامة في مكافحة الأنشطة الإرهابية في اليمن،

وإذ يدين جميع الأنشطة الإرهابية، والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء والسلطات الشرعية، بما فيها تلك التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن،

وإذ يدين كذلك الهجمات التي تستهدف المنشآت العسكرية والأمنية، ولا سيما الهجوم الذي شُن على وزارة الدفاع يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والهجوم الذي شُن على سجن وزارة الداخلية يوم ١٣ شباط /فبراير،

وإذ يشدد على ضرورة أن تواصل الحكومة اليمنية إصلاحاتها للقوات المسلحة وفي قطاع الأمن بكفاءة، وإذ يؤكد من جديد قراره 2123 (2014)، ويهيب بجميع الدول الأعضاء إلى منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مبالغ الفدية أو من التنازلات السياسية وتأمين الإفراج عن الرهائن بشكل آمن،

وإذ يلاحظ التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية،

وإذ يؤكد من جديد دعمه لما تقوم به الحكومة اليمنية في سبيل حفظ الأمن، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتقديم إصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية، ويرحب بما يقوم به المكتب التنفيذي لإطار المساءلة المتبادلة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم حكومة اليمن في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية،

وإذ يؤكد أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يتولى اليمن زمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وإذ يرحب بجهود اليمن لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير لضمان ترشُّح نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من النساء للانتخابات التشريعية الوطنية والمجالس المنتخبة،

وإذ يشير كذلك إلى قراراته 1612 (2005) و1882 (2009) و1998 (2011) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وقراراته 1325 (2000) و1820 (2008) و1888 (2009) و1889 (2009) و1960 (2010) و2106 (2013) و2122 (2013) بشأن المرأة والسلام والأمن،

وإذ يسلم بأن عملية الانتقال تتطلب طي صفحة رئاسة علي عبد الله صالح، وإذ يرحب بمشاركة وتعاون جميع الجهات المعنية في اليمن، بما فيها الجماعات التي لم تكن طرفًا في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها،

وإذ يكرِّر تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان بما يتماشى مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ومبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وذلك لضمان المساءلة الكاملة،

وإذ يسلم بأهمية إصلاحات الحكم بالنسبة لعملية الانتقال السياسي في اليمن،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى المقترحات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالحكم الرشيد التابع لمؤتمر الحوار الوطني، والتي تشمل ضمن أمور أخرى الشروط الأساسية الواجب على المرشحين استيفاؤها لتولي مناصب القيادة اليمنية والكشف عن أصولهم المالية،

وإذ يشير إلى قراره 2117 (2013) ويعرب عن بالغ القلق للتهديدات التي تطال السلم والأمن في اليمن نتيجة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروع

وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو يزعزع الاستقرار،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة إحراز التقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها تجنباً لمزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية في اليمن،

وإذ يلاحظ مع التقدير أعمال فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة في اليمن،

وإذ يرحب بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة من أجل توسيع قائمة الخبراء العاملين لصالح فرع الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن وتحسينها، مع مراعاة التوجيهات الواردة في مذكرة الرئيس (S/2006/997)

وإذ يقرر أن الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

يتبع